

البرلمان يطالب الحكومة برد الاعتبار لشركة النفط وإلغاء الرسوم غير القانونية

إعادة النظر في قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية



عن الفساد والتهريب والتهرب الضريبي

عبد الوهاب الشرفي

ليس مطلوباً من وزير المالية أن يخطر بالبرلمان بأنه لا موارد... المطلوب بل مسؤوليته أن يخطر كل السلطات رسمياً بمن هي الجهات التي لا تورد للبنك المركزي؟

محافظات بالكامل تحت سلطة المجلس السياسي لا تورد للبنك، وإراداتها أو لبعدها، وتهرب ضريبي مخيف.

متنفذون يتحصلون ولا يوردون، تسويات ضريبية كارثية، تهريب من داخل المنافذ، وغير ذلك؛ ثم يقال لا يوجد إيرادات وكان المركزي مزرعة تثمر بنكوت.

هل رفعت المالية تقريراً عن سوق المشتقات النفطية ووضع إيرادات المشتقات بعد ما يسمى التعويم المنتهي باتفاق المجلس السياسي، وهل سئل وزير النفط عن ذلك..؟

عدم رفع المالية تقريراً بالجهات التي لا تورد والجهات التي تتعامل بحسابات بنوك تجارية والجهات التي لا تورد إلا بعض إيراداتها توستر على فساد.

عندما تخرج 115 قاطرة من المنفذ الرسمي بالقوة دون ترسيم هي كارثة سيادية ولا داعي لبقاء المجلس السياسي والحكومة في كراسيهم.. يروحوا البيت أشرف لهم..

قضايا الفساد الجاهزة المحالة لنيايات الاموال العامة بمنات المليارات يكون المجلس السياسي والحكومة والنائب العام مستترين على الفساد لم يحرخوا.

مع كل هذا الفساد والعبث والتفنت من الطبيعي ان تعجز عن دفع المراتب وعن تمويل الخدمات لانك أصبحت «كوز مركز» والدولة يتصرف بها عتاوله ونافذون.

إما تمرجلكم وتحملمت مسؤولياتكم في ضبط الوضع المالي، او رحووا ببوتكم وتسلموها للمتنفذين والعتاوله بدلاً من نفضيتكم عليهم بديكور دولة.

ماهي وظيفة وزارة المالية..؟ ألم تكن متابعة موارد الدولة والعمل على تحصيلها واتخاذ الاجراءات للحفاظ عليها والتصرف تجاه من يعيقون وصولها..!!

وزارة النفط.. بأي قانون تعمل واي جمهورية تتبع اذا كانت سوق المشتقات النفطية كلها خارج القانون، والهاموير والعتاوله هم من يقننون لانفسهم..!!

وزراء فتحوا حسابات لدى بنوك تجارية لوزار اتهم وتم إيقافها من الجهاز المركزي للرقابة وانهاالت الضغوط لاطلاقها ورفض الجهاز وفي الاخير فتحوها وطنز فيه!!

تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في تجاوزات ومخالفات مالية وإدارية حدثت بالشركة

تقصي الحقائق حول دفع «155» مليون دولار لشركة «أكروجاز» دون وجه حق



أقر مجلس النواب في جلسته برئاسة نائب رئيس المجلس عبدالسلام صالح هشول زابية، التقرير التكميلي المقدم إلى المجلس من لجنة التنمية والنفط بشأن دراستها لأوضاع قطاعي النفط والغاز والنزول الميداني إلى بعض الوحدات والمنشآت العاملة في هذين القطاعين.

كما أقر البرلمان توجيه الحكومة بعدد من التوصيات في هذا المجال بعد التزام وزير النفط والمعادن ذياب محسن بن معيلي بالتوصيات، وفيما يلي أبرزها:

1- على الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء والجهات المعنية سرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة تفعيل نشاط شركة النفط اليمنية ودعمها والتعاون معها لتسهيل نشاطها في مجال استيراد وتوزيع وبيع المشتقات النفطية في السوق المحلية وتعزيز دورها الإشرافي والرقابي في هذا المجال وعلى وجه الخصوص اتخاذ ما يلي:

أ- إلزام البنك المركزي اليمني بفتح اعتمادات مالية لعملية الشراء المباشر للمشتقات النفطية أو أن تتم التحويلات لقيمة المشتقات في مواعيدها دون تأخير.

ب- إلزام هيئة الموانئ البحرية بالحديدة بأن تكون الأولوية لإدخال السفن التابعة لشركة النفط اليمنية للقيام بعملية التفريغ لشحنات المشتقات النفطية.

ج- معالجة الإشكالات المتعلقة بتجميد السيولة المالية التي تخص الشركة لدى بنك التسليف التعاوني الزراعي (كالك بنك) وبنك اليمن الدولي بما يتيح للشركة الاستفادة من هذه السيولة في الأوقات المطلوبة لاستيراد المشتقات النفطية لتغطية احتياجات السوق المحلية.

2- على الحكومة إعادة النظر في قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية بما يتيح لشركة النفط اليمنية من استعادة دورها ونشاطها والقيام بكافة المهام المناطة بها وفقاً لقانون إنشائها.

3- تشكيل لجنة مشتركة من الجهات ذات العلاقة، للقيام بالاتي:

أ- تقصي الحقائق حول المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية التي حدثت في شركة النفط خلال فترة تولي الإدارة السابقة وما سببته من خسائر مالية وأضرار بحقوق وممتلكات الشركة، ومن ذلك دفع مبالغ مالية تتجاوز (155,5) مليون دولار دون وجه حق للشركة الموردة للمشتقات النفطية (أكروجاز) قيمة شحنات من المشتقات النفطية لم تورد ولم تفرغ في منشآت شركة النفط بالحديدة وقيمة عجزوات في الكميات المستلمة فعلا بالنقص عن الكميات المشتراة المدفوع قيمتها وفقاً لعقود الشراء، الموقعة مع الشركة الموردة، وغير ذلك من المخالفات والإهدار لاموال وحقوق الشركة.

ب- إحالة المتسببين والمتورطين فيما حدث من مخالفات وتجاوزات في شركة النفط إلى الجهات القضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم.

4- أن تعمل الحكومة على تخفيف العبء عن كاهل المواطنين من خلال استبعاد الرسوم غير القانونية المحملة على كلفة المشتقات النفطية كرسوم الرصيف النفطى ورسوم إنشاء المحطة الكهربائية وغيرها من الرسوم غير القانونية.

5- على الحكومة ممثلة بوزارة المالية اتخاذ الخطوات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الآتي:

أ - تأمين المبالغ اللازمة والكافية للشركة اليمنية لاستثمارات النفطية

1- على الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء والجهات المعنية سرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة تفعيل نشاط شركة النفط اليمنية ودعمها والتعاون معها لتسهيل نشاطها في مجال استيراد وتوزيع وبيع المشتقات النفطية في السوق المحلية وتعزيز دورها الإشرافي والرقابي في هذا المجال وعلى وجه الخصوص اتخاذ ما يلي:

أ- إلزام البنك المركزي اليمني بفتح اعتمادات مالية لعملية الشراء المباشر للمشتقات النفطية أو أن تتم التحويلات لقيمة المشتقات في مواعيدها دون تأخير.

ب- إلزام هيئة الموانئ البحرية بالحديدة بأن تكون الأولوية لإدخال السفن التابعة لشركة النفط اليمنية للقيام بعملية التفريغ لشحنات المشتقات النفطية.

ج- معالجة الإشكالات المتعلقة بتجميد السيولة المالية التي تخص الشركة لدى بنك التسليف التعاوني الزراعي (كالك بنك) وبنك اليمن الدولي بما يتيح للشركة الاستفادة من هذه السيولة في الأوقات المطلوبة لاستيراد المشتقات النفطية لتغطية احتياجات السوق المحلية.

2- على الحكومة إعادة النظر في قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية بما يتيح لشركة النفط اليمنية من استعادة دورها ونشاطها والقيام بكافة المهام المناطة بها وفقاً لقانون إنشائها.

3- تشكيل لجنة مشتركة من الجهات ذات العلاقة، للقيام بالاتي:

مأساة اليمن.. الأم التي تبيع أعضائها لإطعام أطفالها.. إنموذجاً!؟

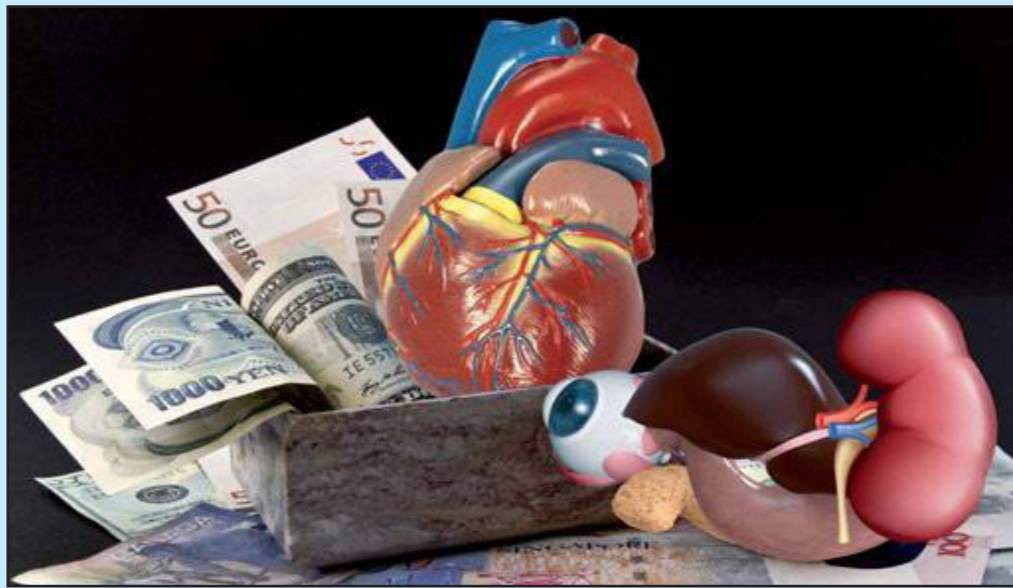
عبدالكريم المعدي

ما الذي بقي للناس في بلد كاليمن من حائط أخير يقيهم من زهمير الجوع والعطش والمرض والحصار ومدلة السؤال!؟

وماهي آخر الموانع والتحصينات التي تحول دون الدفع بهم بأقصى سرعة نحو بحور الأمسي والكوارث والأحزان؟ تظل مثل هكذا تساؤلات معلقة بين السماء والأرض طالما بقيت اليمن منسية ومشطوبة من خارطة الاهتمامات العالمية.

المهم.. نعتقد أن من المفيد الإشارة هنا إلى أن من الصعب فهم ما يحدث في جنوب غرب شبه جزيرة العرب، دون ربطه بعاصفة السعوديين في الشمال وتناقضات وسياسات الإماراتيين في الجنوب.. وشرح هذه المسألة يطول لكن الذي نحن بصدده هنا هو نقل مشهد بسيط في الجانب الإنساني.

هل تعلمون أنه إذا ما أراد المرء أن يتحرك أو يذهب للوظيفة في العاصمة صنعاء مثلاً أو غيرها الحديدة وتعز واب ووو... الخ، عليه أن يتزود بدست مناديل من الحجم العائلي كي يمسح بها ما تمكن من دموع وعرق يتصبان على وجهه في كل شارع وجولة وسوق وحى حيث سيجد نفسه يقف وجهاً لوجه مع مشاهد إنسانية راعقة وميكية تحطمه تماماً.. فمن يمينه تطل أم عابسة تبكي وتبكيه معها، قائلة له بكل خجل وانكسار: "استرني الله يسترك، لا أجد ما أشبع به أولادي، سامنتي يا ولدي أخرجتنا الحاجة، والله أني أتمنى



الموت في كل ساعة، أمون وأشرف لي من معيشة الأذل الذي يقطنني بسكاكينه كلما مددت يدي للناس

وعن يساره أخرى تقول:

"صاحب البيت طردنا إلى الشارع.. وروجى طرق كل باب وفي النهاية تشرد.. وضاع وضعنا كلنا، وبقيت لوحدي أحاول إطعام أربعة أطفال لو تركهم يعلم الله ما سيحل بهم". وثالث بيده إما أدوات السباكة أو التليس ينفرج بين يديك عاجزاً عن الكلام.. ومطل يحاول رفع يده إلى المستوى الذي يجعلك تشاهد هامع بعض العبارات المقترضة: "أمي

مسرح العبث والسخرية السوداء، وتسقط معها أيضاً، الأقنعة وكل جسور الثقة، لدرجة أن الكل غداً ملطخاً بالعار ويشعر بالعار أيضاً (الضحية) و(المدنّب)، وإذا كان سبب تلطخ المذنّب بالعار معروفاً، فالضحية هو الآخر يعيشه ويشعر به، لأن المشهد برمته أصلاً أتعبه وكسر إيمانه بذاته إلى جانب الفقر والهوان وذلل السؤال الذي ربما ينطبق عليه هذا البيت الشعري المنسوب للإمام علي كرم الله وجهه: ((يقول الناس لي في الكسب عازٍ * * * قلت العاز في ذل السؤال)).

الخلاصة:

لقد طال أمد الحرب والعتنت، ومنذ سنوات وهذا الشعب يموت موتاً بطيئاً أمام العالم فلا يمر يوم من دون أن تُرتكب بحق أبنائه المجازر.. والغريب في الأمر أنه ومهما بذلت من جهود في كشف المخبوء، وإضاعة المسكوت عنه في هذا السياق، تزداد صفقات بيع الأسلحة وأدوات قتل المدنيين على يد "التحالف العربي" وكان أرقام الضحايا ليسوا بشراً، وإنما فئران تجرى عليهم شركات صناعة وبيع الأسلحة الغربية تجار في مختبرات بعيدة عن التجمعات السكانية خصّصت لها تقع جنوب الجزيرة العربية.

صورة مع التحية لكل من:

الأمم المتحدة - مجلس الأمن الدولي - ميثاق الأمم المتحدة - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - اتفاقية الطفل.. العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية - اتفاقية مناهضة التعذيب - مجلس حقوق الإنسان - محكمة العدول الدولية - الضمير العالمي.

نقابة الصحة تعلن التصعيد ضد المتطفلين على الوظيفة العامة حتى ترحيلهم

يقارب من سنتين، بينما هم منغمسون في الصراع على الدعم الأجنبي دون وجل أو أدنى شعور أخلاقي.. وحذرت نقابة موظفي وزارة الصحة قائلة: "لقد انتهى صبرنا على الممارسات والصراعات التي أصابت القطاع الصحي بالشلل.. فالنقابة شريك أساسي لا يمكن تجاهله في القطاع الصحي، إحدى روافعها الأساسية الكادر الوظيفي".

وتابعت: "نضم صوتنا إلى اتحاد النقابات الصحية بضرورة تحمل المجلس السياسي والحكومة مسؤوليتهم فوراً وإيقاف اللعب الدائر داخل وزارة الصحة من أفراد لا يوجد لديهم أي صفة وظيفية داخل الوزارة بعد إنشاء المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ" - في إشارة إلى منح جماعة "الحوثيين" الدكتور عبدالسلام المداني منصب نائب وزير الصحة مؤخراً.

وأعلنت النقابة عن "بدء عملية تصعيدية لإنهاء الوضع القائم داخل الوزارة بشكل نهائي وإنقاذ القطاع الصحي".

وطالبت النقابة "من جميع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان والاتحاد العام للنقابات بالوقوف إلى جانبها حتى تستقيم الأمور ويرحل العابثون إلى غير رجعة، كما طالبت الموظفين الالتزام بالتعليمات التي تستدر من النقابة..

الأسف، افتقدوا الكثير ممن جاءت بهم الظروف إلى مقاعد القيادة داخل الوزارة، فبالرغم من الانتهاكات التي تمت ممارستها ضد الموظفين، وصولاً إلى تهديد القيادة الإدارية للنقابة في أكثر من مرة على سبيل المثال آخرها تهديد رئيس الهيئة الإدارية يوم الأحد 15 أكتوبر من بعض النافذين خوفاً من تحركات الموظفين ضد ما اقترفته عناصرهم من تهجم على محمد فارع عضو الهيئة الإدارية للنقابة أثناء تأديته عمله، وسحب ختم الوزارة بطريقة تعبر عن العقليّة الهمجية التي يفكر بها هؤلاء".

وأضاف البيان: "أن النقابة أكدت أكثر من مناسبة ووبر سائل متعددة للمجلس السياسي الأعلى وناسه الوزراء أن غياب العمل المؤسسي داخل وزارة الصحة نتيجة السيطرة على الوظيفة العامة خارج الأنظمة والقوانين منها قانون الخدمة المدنية وشروط شغل الوظيفة العامة وبالتالي جعل كرامة الوظيفة والموظف مستباحة للمتطفلين على الوظيفة العامة وهذا أمر مرفوض".

وأكدت النقابة، "أن عملية التهديد والتخوين التي يطلقها هؤلاء، لن تثبتنا عن القيام بواجباتنا في حماية موظفينا والذين بدورهم ليس لديهم ما يخسرونه في سبيل الحفاظ على كرامتهم وأول وفوت أطفالهم والتي لم تستح تلك العناصر بأن الموظفين والعمل لهم أكثر من عام بدون مرتبات ومتقاعدون منذ ما

الظروف التي يمر بها البلد إلى مقاعد قيادة الوزارة. وقالت النقابة في بيان صادر عنها الاثنين 16 أكتوبر 2017م: "إنها تعاملت بمسؤولية وطنية عالية،

دانت نقابة موظفي وزارة الصحة التهديدات والانتهاكات المتكررة ضد موظفي الوزارة والقهايدة الادارية للنقابة والتي تمارسها أطراف جاءت بهم



الصحة تستنكر استمرار العدوان في استهداف الأطفال والنساء

استنكرت وزارة الصحة العامة والسكان استمرار تحالف العدوان بقيادة السعودية في إستهداف المدنيين بالقرارات والقنابل العنقودية.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالكريم الكحلاني " أنه في إستثمار جديد بالأمم المتحدة وبالقائمة السوداء، إستهدفت السعودية بطائراتها ستة مدنيين وخمسة جرحى بينهم أطفال ونساء بمديرية غمر بصعدة، كما أن قنابلها العنقودية التي خلفتها غاراتها السابقة بمنطقة حجرة تسببت في إستشهاد أطفال".

وأضاف "من قتل مباشر للأطفال إلى قتل بمخلفات قنابلها العنقودية التي تشمل خطراً دائماً على الأطفال، ولم تكن لتجرو السعودية قاتلة الأطفال على الإستمرار في جرائمها إلا بسبب الصمت الأممي عليها".

وطالب الدكتور الكحلاني المنظمات الحقوقية ومنظمات الطفولة بإدانة هذه الجرائم.. مؤكداً ضرورة أن تكون هناك عقوبات وإجراءات ضد من يتم إدراجهم في القائمة السوداء وليس مجرد التشهير باعتباره لن ينصف الأطفال ولن يعيد أرواحهم إلى أجسادهم.